أدوات الفنقلة ووظيفتها في كتاب سيبويه

أ. رضا هادي حسّون العقيديّ الباحث. أحمد عليّ حيّاويّ
كلية التربية / الجامعة المستنصرية

Al Fankala tools and their function in the Sibawayh's book

Prof. Redha Hadi Hassun Al-Aqidi Researcher. Ahmed Ali Hayawi
College of Education / University of Mustansiriya
ahmed464513@gmail.com redhahadihassun@hotmail.com

Abstract

The method of writing is one of the most important methods found in the books of grammarians, scholars and commentators. It is a method of composition that is of great importance in the presentation of books. This is because Sibawayh's book is the first grammatical book that has come to us, as well as being of great importance to the grammarians and scholars. The author resorted to the technique of veiling. When the issue is important or wants to be addressed, it has an important effect in communicating the idea to the addressee More than direct reporting, Sibawayh has employed the tools of each vector by context When the question is doubtful, problematic, or impossible to obtain, Sibawayh uses the appropriate tool for that purpose, and if the place is the object of a certain, lawful or possible occurrence, use the appropriate tool (s) The use of the tool (if) is appropriate for that purpose, as it is used to say (said, said, I said) each according to its context and place, was the tools in the book of Sibawayh important impact in clarifying the content of grammatical and grammatical rules And sound.

Keywords: Al-Fankala, Sibawayh's Book

الملخص

أسلوب الفنقلة من الأساليب المهمة التي وجدت في كتب النحاة والفقهاء والمفسرين، وهو طريقة تأليف ذات أهمية كبيرة في عرض المادة العلمية، والفنقلة عبارة تبدأ بـ(الفاء + أداة الشرط (إن) + فعل القول + جواب الشرط)، وارتأينا أن ندرس أدوات الفنقلة عند سيبويه، وعلة ذلك أن كتاب سيبويه أول كتاب نحويّ وصل إلينا، فضلًا عن كونه ذا أهمية كبيرة عند النحاة والعلماء، ويلجأ المؤلف إلى أسلوب الفنقلة وذلك عندما تكون المسألة مهمة، أو يريد أن ينبه المخاطب عليها، فيكون ذا أثر مهم في إيصال الفكرة إلى المخاطب أكثر من الكلام التقريري المباشر، وقد وظف سيبويه أدوات الفنقلة كلًّا حسب سياقه ومقامه، فعندما تكون المسألة مما يدخلها شكّ أو يكون فيها إشكال، أو من غير الممكن أن تحصل فإنّ سيبويه يستعمل الأداة (إن) المناسبة لذلك الغرض، وإذا كان المقام مقام حصول متيقن منه أو جائز أو ممكن وقوعه استعمل الأداة (إذا) المناسبة لذلك الغرض، وإذا كان المقام مقام استحالة أو بعيد الوقوع استعمل الأداة (لو) المناسبة لذلك الغرض، ويستعمل فعل القول (قال، قيل، قلت) كلًّا حسب سياقه ومقامه، فكان لأدوات الفنقلة في كتاب سيبويه أثرٌ مهم في توضيح مضمون القواعد النحوية والصرفية والصوتية.

الكلمات المفتاحية: الفنقلة، أدوات الفنقلة، كتاب سيبويه

توطئة:

الفنقلة لغةً:

لفظةٌ منحوتةٌ من قولهم (فإن قيل، فإن قال، فإن قلت)، فهي من جذر مادة (ق و ل)، جاء في الصحاح : ((قال يقول قولًا، وقَوْلَةً، ومَقالًا، ومقالَةً))[١]، وجاء في المقاييس:((القاف والواو واللام أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يَقِلُّ كَلِمُهُ، وهو القولُ من النُّطْقِ. يُقالُ: قَالَ يَقُولُ قَوْلًا. والمِقْوَلُ: اللِّسَانُ. ورَجُلٌ قُوَلَةٌ وقَوَّالٌ: كَثِيرُ القَولِ))[٢].

(١) صحاح اللغة وتاج العربية : ٥ /١٨٠
(٢) مقاييس اللغة :٥ /٤٢

الفنقلة اصطلاحًا:

قلنا إنّ الفنقلة هي لفظة منحوتة من قولهم (فإن قيل أو قال أو قلت) (قلنا أو قلتُ)[١] والفنقلة في تركيبها لا بد لها من أن تبدأ بالشرط سواء أكان بـ(إن) أم بغيرها، ثم فعل القول، وجواب الشرط.

ولأسلوب الفنقلة أدوات خاصة به، وهي الفاء وأداة الشرط (إن) وفعل القول (قيل، قال، قلت)، وقد يكون للفنقلة أدوات مرادفة كأن تبدأ بـ(الواو) وأداتي الشرط (إذا ، لو) وفعل القول (قيل، قال، قلت)، غير أن الأصل كما قلنا هو استعمال (الفاء) وأداة الشرط (إن) وفعل القول (قيل، قال، قلت).

وقد ورد مصطلح آخر يدل على الفنقلة وهو (المقاولة)[٢] التي تعني أيضًا أسلوب (فإن قلتَ .. قلتُ)، فالفنقلة أو المقاولة أو ما يرد من مصطلح يدل على معنى (فإن قلتَ... قلتُ) هو أسلوب تأليف وجد عند القدماء من نحويين وفقهاء وغيرهم، ويلجأ الكاتب أو المؤلف إلى هذا الأسلوب عندما تكون المسألة ذات أهمية، فيبدأ بطرح سؤال مفترض ليجعل القارئ أقرب لفهم المسألة وإدراكها.

أدوات الفنقلة

أولًا– الفاء:

يرى النحاة أن الفاء تأتي لعدة معانٍ أشهرها العطف ويدخل تحته معان أخرى، ورابطة لجواب الشرط وزائدة[٣]، أما الواو فتأتي هي الأخرى لعدة معانٍ منها العطف والابتداء والحال وغيرها[٤]، وما يهمنا أن نبحث عن معنى الفاء التي تدخل في الفنقلة لمعرفة الفرق بينها وبين وغيرها من الأدوات.

ونجد أنّ الفاء الداخلة على الفنقلة تكون لمعنى للاستئناف نحو قول سيبويه: ((وأما رُبَّ رَجُلٍ وأَخيهِ مُنْطَلِقَيْنِ، ففيها قُبْحٌ حتى تقول: وأَخٍ له. والمنطلقانِ عندنا مجروران من قبل أنَّ قَولَهُ وأَخِيهِ في موضعِ نكرةٍ، لأنّ المعنى إنما هو وأخٍ له. فإن قيل: أمُضافةٌ إلى معرفةٍ أو نكرةٍ؟ فإنّك قائلٌ إلى معرفة، ولكنّها أُجريتْ مُجرى النكرة، كما أن مِثْلِكَ مُضَافَةٌ إلى مَعْرِفَةٍ وهي تُوصَفُ بها النكرةُ، وتقعُ مواقعَها. ألا ترى أنك تقول رُبَّ مِثلِكَ. ويدلُّك على أنها نكرةٌ أنه لا يجوز لك أن تقول: رُبَّ رجلٍ وزيدٍ، ولا يجوز لك أن تقول: رُبَّ أَخِيهِ حتى تكونَ قد ذكرتَ قبل ذلك نكرةً))[٥]. فنجد أن الفاء هنا في هذا النص قد أفادت الاستئناف.

وقال سيبويه: ((وقالوا: فموانِ، فإنّما تَردّ في الإضافة كما تَردّ في التثنية وفي الجمع بالتاء، وتبني الاسم كما تُثَنِّي به، إلَّا أنّ الإضافةَ أقوى على الردِّ. فإنْ قال: فَمَانِ فهو بالخيار، إن شاء قال: فَمَوِيٌّ، وإن شاء قال: فَمِيٌّ. ومن قال: فَمَوانِ قال: فَمَوِيٌّ على كل حال))[٦].

نجد أنّ الفاء المتصلة بأداة الشرط (إن) قد أفادت معنى الاستئناف وأن ما بعدها مستأنف عما قبلها، أي بين سيبويه أن القائل يردُّ الأصل المحذوف من الكلمة عند التثنية والجمع، فإذا أراد المتكلم أن يدخل على (فم) ياء النسب فله أن يرجع الأصل المحذوف، فيتبين أن التثنية والجمع غير النسب لذلك أفادت الفاء هنا في هذا السياق معنى الاستئناف.

وكذا الحال في دخولها على (لو) فإنها أيضًا تفيد الاستئناف نحو قول سيبويه: ((ولو بمنزلة إنْ، لا يكون بعدها إلّا الأفعالُ؛ فإنْ سَقَطَ بعدها اسمٌ ففيه فِعلٌ مُضْمَرٌ في هذا الموضع تُبْنَى عليه الأَسماءُ. فلو قلتَ: أَلاَ ماءَ ولو باردًا، لم يحسن إلَّا النصبُ، لأنّ باردًا صفةٌ. ولو قلت: ائْتِنِي ببارِدٍ كان قبيحًا، ولو قلت: ائتِنِي بتمرٍ كان حسنًا، ألا ترى كيف قَبُحَ أن يَضَعَ الصِّفَةَ موضعَ الاسمِ)).[٧]

(١) ينظر: نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد : ١/ ١٠٩، و مباحث في علوم القرآن : ٢٩٤ ، وجماليات المفردة القرآنية: ٢٦٠، ودراسات في اللسانيات العربية : ١٨٨

(٢) ينظر: تصحيح الدعاء : ٢٧٣

(٣) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٣٨٦ وما بعدها ، وينظر : مغني اللبيب : ١/ ١٧٣

(٤) ينظر: رصف المباني: ٤١٠

(٥) الكتاب : ٢/ ٥٥

(٦) الكتاب : ٣ / ٣٦٦

(٧) الكتاب : ١/ ٢٦٩

فلا يخفى على أحد أن الفاء هنا في هذا الموضع قد أفادت معنى الاستئناف وأن الكلام الذي بعدها مستأنف عما قبلها، فحينما وضع سيبويه قاعدته النحوية وبينها للمخاطب، استأنف كلامًا جديدًا ليضرب مثالًا يوضح فيه القاعدة، فهو لم يضرب مثالًا قبل القاعدة حتى يمكن أن تكون الفاء عاطفة مثلًا، وإنما هو كلام مستأنف والفاء للاستئناف لا غير.

أما الواو فتأتي للاستئناف وللعطف وغيرهما من المعاني، فمن العطف قول سيبويه في باب ما يكون من المصدر حينًا لِسَعَةِ الكَلَامِ والاخْتِصَارِ: ((وذلك قَوْلُكَ: مَتَى سِيرَ عليه؟ فيقولُ: مَقْدَمَ الحاجّ، وخُفُوقَ النّجمِ، وخِلَافةَ فلانٍ، وصَلاةَ العَصْر. فإنَّما هو: زَمَنَ مَقْدَمِ الحاجِّ، وحينَ خُفُوقِ النّجْمِ، ولكنَّه على سِعَةِ الكَلَامِ والاخْتِصَارِ، وإنْ قال: كَمْ سِيرَ عليه، فَكَذَلِكَ))[١]، فنجد أنّ الواو في هذا الموضع قد أفادت العطف وذلك لأنها قد أشركت ما قبلها بما بعدها في المعنى والإعراب.

وذكر بعضهم أن هذه الواو قسم آخر غير الواو العاطفة والظاهر أنها الواو التي تعطف الجمل، التي لا محل لها من الإعراب، لمجرد الربط، وإنما سميت واو الاستئناف، لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات، معطوف على ما قبلها[٢].

فبان الفرق بين استعمال الفاء مع الفنقلة وبين استعمال الواو، فإن الواو تفيد العطف بين الجمل، أما الفاء فلها الخصوصية في معنى الاستئناف وذلك ما تطلبه الفنقلة لأن المواضع التي تستعمل فيها تكون استئنافًا جديدًا للكلام وغير معطوف على ما قبله، وقد يُفهم من ظاهر الكلام أن الواو قد تأتي للاستئناف، غير أن تحقيق النحاة أثبت أنها للعطف بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب كما بينا سابقًا، والفنقلة تتطلب الاستئناف أكثر من العطف لأن توظيف الفنقلة لعرض المثال لا يكون بالضرورة معطوفًا على ما قبلها، وإنما يكون قبلها شرح وتفصيل للقاعدة فلا يُعطف ما بعد الفنقلة على ما قبلها.

ثانيًا- (إن ، إذا ، لو):

تعددت أدوات الشرط التي تدخل على الجمل، منها ما هو أسماء ومنها ما هو حروف، فمن الأسماء(منْ، إذا، ما ، أي، أنَّى، أينما)، ومن الحروف (إن ، إذما ، لو).

ويرى النحاة أن الأداة (إن) أم الباب، أي: الأداة الأصلية كما يسمونها في الشرط، وذلك لإبهامها وشيوعها هذا من جانب، من جانب آخر أنّ (إن) لا تتصرف وتبقى على حال واحدة كما نقل سيبويه عن الخليل فقال: ((أنّ إنْ هي أُمُّ حُرُوفِ الجَزَاءِ، فَسَأَلْتُهُ لِمَ قُلْتَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: مِنْ قبَلِ إنّي أَرَى حُرُوفَ الجَزَاءِ قد يَتَصَرَّفْنَ فَيَكُنَّ اسْتِفْهَامًا ومنها ما يُفَارِقُه مَا فَلَا يَكُونُ فيه الجَزَاءُ، وهذهِ على حالٍ واحدةٍ أبدًا لا تُفَارِقُ المُجَازَاةَ))[٣].

وتابع المبرد ما نقله سيبويه عن الخليل في جعل (إنْ) أُمُّ حُرُوفِ الجَزَاءِ فقال: ((وَمِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي جَاءَتْ لِمَعْنى إنْ وإذما وَإِنَّمَا اشْتَرَكَتْ فِيهَا الْحُرُوفُ والظّرُوفُ والأَسْمَاءُ لِاشْتِمالِ هَذَا الْمَعْنى على جَمِيعِهَا فَحَرْفُهَا فِي الأَصْل إِنْ وَهَذِهِ كُلُّهَا دَوَاخِل عَلَيْهَا لِاجْتِمَاعِها وكلُّ بَابٍ فَأَصْلُهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ ثمَّ تَدْخُلُ عَلَيْهِ دَوَاخِل لِاجْتِمَاعِهَا فِي الْمَعْنى))[٤].

فنجد أنَّ المبرد في نصه هذا قد تابع سيبويه فيما نقله الخليل. وكذا الحال عند ابن الوراق إذ يقول: ((اعْلَم أَنّ أصلَ حُرُوفِ المجازاة (إنْ)، وَإِنَّمَا وَجب أَن تكونَ الأَصْلَ، لِأَنَّهَا لَا تخرجُ عَن الْجَزَاء، وَلَا تخْتَص بِالِاسْتِعْمَالِ فِي بعض الأشياء دون بعض، وَسَائِر مَا يجازى بِهِ سواهَا قد يخرج من بَاب الْجَزَاء إِلَى غَيره))[٥].

من هنا يتبين أنّ (إن) هي الأصل في الجزاء وقد شُبِّه بها بعض الاسماء والظروف لأن (إن) تكون عامة مبهمة. أما باقي الأدوات فتكون لمعنى معين ومحدد كما سيتضح في ذكر الأدوات التي تدخل على الفنقلة التي هي (إن ، إذا ، لو).

(١) الكتاب : ١/ ٢٢٣
(٢) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني : ١٦٣
(٣) الكتاب : ٣ / ٦٣
(٤) المقتضب : ٢ / ٤٦
(٥) علل النحو : ١/ ٤٣٥

أما معاني (إن) فيذكر النحاة أنها تأتي لمعانٍ غير متيقنة الحصول والوقوع أو تكون في المعاني المستحيلة أو النادرة الوقوع فضلًا عن إبهامها بخلاف غيرها.

قال سيبويه:((وسألته عن إذَا، ما مَنَعَهُم أنْ يُجَازُوا بها؟ فَقَال: الفِعْلُ في إذَا بمَنْزِلتِهِ في إذْ، إذا قُلْتَ: أَتَذْكُرُ إذْ تَقُولُ، فإذا فيما تُسْتَقْبَلُ بِمَنْزِلَةِ إذْ فِيْمَا مَضَى. ويُبَيّنُ هَذَا أنّ إذا تَجِيء وَقْتًا مَعْلُومًا؛ أَلَا تَرَى أَنّك لَو قُلْتَ: آتِيْكَ إذا احْمَرَّ البسرُ كان حَسَنًا، ولو قلت: آتِيْكَ إنْ احْمَرَّ البسرُ، كان قبيحًا. فإنْ أبدًا مُبْهَمَة، وكذلك حروفُ الجزاء))[١] فيُفهم من كلام سيبويه أنّ (إن) تأتي لمعنى المشكوك فيه أو غير الحاصل وغير المتيقن منه، وذلك واضح وجليّ لمن نظر في كلامه ودقّق.

يقول المبرد: ((حروف الْجَزَاء مُبْهمَة أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت إنْ تَأْتِنِي آتِكَ فَأَنت لَا تَدْرِي أيقَعُ مِنْهُ إتْيَانٌ أم لَا))[٢] فأفادت (إن) الإبهامَ في هذا القول.

ويذكر الزمخشري معاني (إن) بقوله: ((ولا تُسْتَعْمَلُ إنْ إلّا في المَعَانِي المُحْتَمَلَةِ المَشْكُوكِ في كَوْنِهَا ولذلك قَبُحَ إنْ احْمَرَّ البُسْرُ كان كذا، وإنْ طَلَعَتِ الشّمْسُ آتِكَ إلّا في اليومِ المُغَيِّم. وتقول إنْ مَاتَ فُلَانٌ كان كذا، وإنْ كان مَوْتُه لا شبهةَ فيه إلّا أنّ وَقْتَهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ فهو الذي حَسُنَ فيه))[٣]، فيذكر أنها تكون في المشكوك فيه وغير المتيقن منه.

ومن أمثلة استعمالاته للأداة (إن) قوله: ((وَزَعَمَ الخَلِيلُ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ قَولَهُم: رَبِحْتُ الدّرْهَمَ دِرْهَمًا، مُحَالٌ، حتَّى تَقُول: في الدّرْهَمِ وللدّرْهَمِ. وكذلك وَجَدْنَا العَرَبَ تقول. فإنْ قَالَ قَائِلٌ: فَاحْذِفْ حَرْفَ الجَرِّ وانْوِهِ. قِيلَ له: لا يَجُوزُ ذلك كما لا تَقُولُ مَرَرْتُ أَخَاك وأنتَ تُرِيدُ بأَخِيكَ. فإنْ قال: لا يجوزُ حَذف البِاء من هذا قيل له: فهذا لا يقال أيضًا))[٤].

نجد أنّ سيبويه قد استعمل أسلوب الفنقلة بعبارة (فإن قال) وذلك عند حديثه عن إمكان حذف حرف الجر مع كونه منويًّا، فيجيب سيبويه بعدم جواز ذلك، ولما كان الموضع موضع عدم جواز حذف حرف الجر، وكان من غير المناسب أن يُحذَف الحرف ثم ينوى كان التعبير بالحرف (إن) مناسبًا دون غيره مراعاة للمقام.

قال سيبويه في حديثه عن الصفة التي تكون في موضع الحال: ((وهو قولك: دَخَلُوا الأوّلَ فالأوّلَ، وجرى على قولك واحدًا فواحدًا ودَخَلُوا رجُلًا رَجُلًا. وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ فَقُلْتَ: دَخَلُوا الأوّلُ فالأوّلُ، جعله بدلًا وحمله على الفعل، كأنه قال: دخل الأوّلُ فالأوّلُ. وإن شئت قلت: دخلوا رجلٌ فرجلٌ، تجعله بدلًا كما قال عزّ وجلّ: ((بالناصيةِ. ناصيةٍ كاذبةٍ)). فإنْ قلتَ: ادْخُلُوا، فأمرتَ فالنَّصْبُ الوجهُ، ولا يكون بدلًا؛ لأنك لو قلت: ادْخُلِ الأوّلُ فالأوّلُ أو رجلٌ رجلٌ، لم يَجُز، ولا يكون صفةً، لأنه ليس معنى الأوّلِ فالأوّلِ أَنّك تريد أن تُعَرِّفَه بشيء تُحَلِّيه به))[٥].

نجد أنّ سيبويه قد استعمل أسلوب الفنقلة بعبارة (فإن قلت) وذلك لبيان حكم نحوي عند حديثه عن الاسم الذي يكون حالًا منصوبًا، ويذكر وجهًا آخر وهو أن يكون الاسم مرفوعًا على البدل، إذا كان الفعل ماضيًا كما يتبين من مثاله، أما إذا كان الفعل فعل أمر وجب النصب ولا يجوز أن يكون بدلًا لأنه في هذه الحال قد خرج عن كونه صفةً، ولما كان المقام هنا عدم جواز أن يكون الاسم بدلًا مرفوعًا كان من المناسب التعبير بعبارة (فإن) التي تناسب المقام أي: مقام التقليل والضعف.

أما (إذا) فيرى أغلب النحاة أنها تستعمل في المتيقن من وقوعه وحصوله والكائن كثيرًا وتستعمل في وقت معلوم ومحدد كما يذكر سيبويه[٦] فهي بخلاف (إن).

رأي سيبويه ذكرناه فيما سبق يوضح ويبين أنّ (إذا) تستعمل مع المتيقن والحاصل في الكلام وهي بخلاف (إن) التي تدل على المعاني المذكورة آنفًا.

---

(١) الكتاب : ٣ / ٦٠
(٢) المقتضب : ٢ / ٥٥
(٣) المفصل في صنعة الإعراب : ١ / ٤٤٠
(٤) الكتاب : ١ / ٣٩٥
(٥) الكتاب : ١ / ٣٩٨
(٦) ينظر: ٣ / ٦٠

ويتابع المبردُ سيبويه في قوله إنّ (إذا) تجيء لوقت معلوم ومحدد فيقول: ((وَإِنَّمَا منع إِذا من أَن يجازى بهَا لِأَنَّهَا موقتة وحروف الْجَزَاء مُبْهمَة أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت إِنْ تأتني آتِك فَأَنت لَا تَدْرِي أيقع مِنْهُ إتْيَان أم لَا وَكَذَلِكَ من أَتَانِي أَتَيْته إِنَّمَا مَعْنَاهُ إِنْ يأتني وَاحِد من النَّاس آتِه فَإِذا قلت إِذا أتيتني وَجب أَن يكون الْإِتْيَان مَعْلُومًا أَلا ترى إِلَى قَول الله عز وَجل {إِذا السَّمَاء انفطرت}[١] و {إِذا الشَّمْس كورت}[٢] و {إِذا السَّمَاء انشقت}[٣] أَن هَذَا وَاقع لَا محَالَة وَلَا يجوز أَن يكون فِي مَوضِع هَذَا إِنْ لِأَن الله عز وَجل يعلم و(إِنْ) إِنَّمَا مخرجها الظَّن والتوقع فِيمَا يخبر بِهِ الْمخبر))[٤] فالمبرد مدركٌ كلَّ الإدراك للفرق بين استعمال (إن) و(إذا) مستشهدًا على ذلك بآياتٍ من القرآن الكريم.

وتابعهم أبو علي الفارسي في التفريق بين معنى (إنْ) و(إذَا) فيقول: ((ما بعد إذَا مُعَيّنٌ معلومٌ، وما بعد الحروفِ التي جُزِمَ بها في المجازاة ليس بمُعَيّن ولا كائنٍ لا محالة))[٥].

ومن استعمالات سيبويه للأداة (إذا) قوله: ((يقول الرجلُ: أتاني رجلٌ، يريد واحدًا في العدد لا اثنين فيقال: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك أكثرُ من ذلك، أو يقول أتاني رجلٌ لا أمرأةٌ فيقال: ما أتاك رجل، أي امرأة أتتْك. ويقول: أتاني اليومَ رجلٌ، أي في قوّته ونفاذه، فتقُول: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك الضُّعفاءُ. فإذا قال: ما أتاك أحدٌ صار نفيًا " عامّا " لهذا كلِّه، فإنما مجراه في الكلام هذا))[٦].

فسيبويه في كلامه يبين ما يمكن أن تحتمله جملة (ما أتاك رجلٌ)، ونجده قد وظّف الفذقلة بعبارة (فإذا قال)، ولجواز أن يقول القائل: (ما أتاك أحد) كان من المناسب التعبير بعبارة (فإذا) مناسبة لمعناها والمقام، أي: مقام الجواز.

وقال في موضع آخر: ((وإن كان المَفْعَلُ مصدرًا أُجرى مُجَرى ما ذكرنا من الضَّرب والسيرِ وسائرِ المَصادر التي ذكرنا؛ وذلك قولك: إنّ في ألفِ درهمٍ لمَضرَبا، أي إن فيها لضربًا؛ فإذا قلت: ضُرِبَ به ضَرَبًا، قلت: ضُرِبَ به مَضْرَبًا، وإنْ رفعتَ رفعتَ))[٧].

نلاحظ أن سيبويه قد استعمل الفنقلة في هذا الموضع بعبارة (فإذا قلت)، وذلك عند حديثه عن المصدر المبدوء بالميم، وأنه يكون له حكم نحويٌ كما كان لغير المبدوء بالميم، فلما كان جائزًا وحاصلًا أن يكون المصدر الميمي مثل المصدر المجرد عن الميم وهما يشتركان بالحكم النحوي نفسه ويقع ذلك كثيرًا في الكلام، كان من المناسب أن يستعمل عبارة (فإذا) مناسبةً لمعناها والمقام.

أما (لو) فهي حرف امتناع لامتناع، أي امتناع وقوع الشيء لامتناع وقوع غيره، وقد أورد العلماء عدة تعريفات لـ(لو) فسيبويه يكتفي بقوله: ((وأما لو فَلِمَا كان سيقعُ لوقوعِ غيره))[٨].

ويعرفها ابن جني بقوله: ((ومعنى لو امتناعُ الشيء لامتناعِ غيره))[٩]، فابن جني لم يخرج عما قاله سيبويه في حد (لو).

أما ابن هشام فيفصل في تعريف (لو) وبيان معانيها واختلافها عن باقي أدوات الشرط عامة و(إن) على وجه الخصوص، فلو الشرطية عنده تلك التي تفيد عقد السببية والمسببية بين جملتين بعدها[١٠]، كما يذكر أنها تفيد تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت (إن)، فـ(إن) لعقد السببية والمسببية في المستقبل، لذلك قالوا الشرط بـ(إن) سابق على الشرط بـ(لو) وذلك لأنَّ الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس ما يتوهَّم المبتدئون، أَلا ترى أَنَّك تَقول إِن جئتني غدًا أكرمتك، فإذا انْقَضى الغَدُ ولم يَجِئ قلت لَو جئتني أمس أكرمتك[١١]، فابن هشام ذهب إلى التفريق بين معنى (لو) وما تقتضيه من زمن وبين (إن) وما تقتضيه من زمن.

---

(١) الانفطار : ١
(٢) التكوير : ١
(٣) الانشقاق : ١
(٤) المقتضب : ٢ / ٤٦
(٥) التعليقة على كتاب سيبويه : ٢ / ١٧٢
(٦) الكتاب : ١ / ٥٥
(٧) الكتاب : ١ / ٢٣٣
(٨) الكتاب : ٤ / ٢٢٤
(٩) سر صناعة الإعراب : ١ / ٣٠٦
(١٠) مغني اللبيب : ١ / ٣٣٧
(١١) مغني اللبيب : ١ /٣٣٧

ويذكر النحاة أنّ (لو) تكون أداة شرط وقد تكون حرف تمنٍّ، مصدرية، وقد اختلفوا في كونها حرف تمنٍّ حتى قال بعضهم إنها شرطية أُشرِبَتْ التمني، وقيل إنها تأتي بمعنى (إن)[١].

وقد فرّق أبو البقاء الكفوي بين معنى (لو) ومعنى (إن) بقوله: ((والأصلُ في فرضِ المحالاتِ كلمةُ (لَو) دون (إنْ) لأنَّها لما لا جزمَ بوُقُوعِهِ، ولا وُقُوعِهِ، والمحال مَقْطُوع بِلَا وُقُوعِهِ))[٢]

وهو ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي الذي يرى أنّ ثمة فرقًا بين (لو) و(إن)، وهو أنّ الشرط بـ(لو) بعيد الوقوع وهو أبعد من الشرط بـ(إن)، كما يذكر أنها قد تأتي لمعنى التقليل وسبب ذلك لكونها بعيدة الوقوع نحو: (تصدق ولو بتمرة) فالتمرة بعيدة من أن يتصدق بها لزهادتها[٣].

ومن استعمالات سيبويه للأداة (لو) قوله: ((ومما ينتصبُ على إضمارِ الفعلِ المُستعمَل إظهارُه قولك: ألا طعامَ ولو تَمْرًا، كأنك قلت: ولو كان تَمْرًا، وأْتِنِي بدابّة ولو حمارًا. وإنْ شئت قلت: ألا طعامَ ولو تمرٌ، كأنك قلت: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ... ولو بمنزلة إن، لا يكون بعدها إلا الأفعال؛ فإن سقط بعدها اسمٌ ففيه فعلٌ مضمَرٌ في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء. فلو قلت: ألا ماءَ ولو باردًا، لم يَحُسُنْ إلّا النصبُ، لأنّ باردًا صفةٌ. ولو قلت: ائتِني ببارِدٍ كان قبيحًا، ولو قلت: ائتِني بتمرٍ كان حسنًا، ألا ترى كيف قَبُحَ أنْ يَضَعَ الصفةَ مَوْضِعَ الاسم))[٤].

يتحدث سيبويه في هذا النص عن الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال ومنها (هلاّ)، و(لو) ، فكما أنّ (إن) لا تدخل إلا على الأفعال، فـ(لو) أيضًا لا تدخل إلا على الأفعال، وإن وجد ما ظاهره أنه ورد بعدها اسم فهو على تقدير فعل مضمر.

ثم إن (لو) لو جاء بعدها اسم لكان منصوبًا نحو: (ألا طعامَ ولو تمرًا)، أي على تقدير (ولو كان تمرًا)، ويبين سيبويه أنه بالإمكان أن يرفع الاسم بعدها فيكون (ألا طعام ولو يكون عندنا تمرٌ) حملًا على (هلّا)، فكما جاز(هلّا دينارٌ) جاز (ولو تمرٌ)، ثم يذكر سيبويه (فلو قلت ألا ماء ولو باردًا) لم يحسن إلا النصب، وكان عن الرفع بعيدًا وهو قول سيبويه: ((فالرفع في هذا وفي ائتِني بدابةٍ ولو حمارٌ، بعيدٌ، كأنه يقول: ولو يكون مما تأتيني به حمارٌ، ولو يكون مما تدفعُ به إصبعٌ))[٥].

فنجده قد استعمل أسلوب الفنقلة بعبارة (فلو قلت) ولم يستعمل (إذا)، أو (إن) وذلك لما كان الاحتمال بعيد الوقوع وغير ممكن، أي: لا يمكن أن يرفع الاسم بعد (لو)، وكانت (لو) تحمل ذلك المعنى، كان من المناسب التعبير بها مراعاةً للمقام.

ثالثًا– فعل القول (قيل، قال، قلت):

يأتي فعل القول في الفنقلة بصيغ مختلفة، فمرة يكون بصيغة المبني للمجهول (قيل)، ومرة يكون بصيغة المبني للمعلوم (قال)، ومرة يكون بصيغة يكون فيها موجهًا إلى مخاطبٍ (قلتَ)، لكن السؤال: أهناك فرق بين استعمال صيغة دون صيغة، أم هو مجرد تغيير وتنوع في الأسلوب؟ ذلك ما سأتناوله في بيان معاني كل صيغة من صيغ فعل القول.

فمن المعاني التي يخرج إليها المبني للمجهول هي (الجهل به)، وهذا يذكره أغلب النحويين نحو قولهم: (كُسِرَ المتاعُ)[٦] فالمتكلم يجهل الفاعل، لكن هذا ليس دائمًا ففي بعض المواضع يؤتى بالفعل المبني للمجهول للعلم بالفاعل، أو أنه معلوم للمخاطب[٧] نحو قوله تعالى: ((خُلِق الانسانُ ضعيفًا))[٨] فالمتكلم والسامع يعلم مَنْ خلق الإنسان، أو عندما يكلم رجلٌ رجلًا آخرَ فيقول له: (عندما أُنزِلَ القرآن على نبينا) فالمتكلم والمخاطب يعلم مَنْ أنزل القرآن، فالفاعل محذوف لأنه معلوم عند طرفي عملية الخطاب.

(١) مغني اللبيب ١ / ٣٤٨ ، وينظر: معاني النحو : ٤ / ٩٠
(٢) الكليات : ١ / ١٢٥
(٣) ينظر : معاني النحو : ٤ / ٩١
(٤) الكتاب : ١ / ٢٧٠
(٥) الكتاب : ١ / ٢٧٠
(٦) ينظر: همع الهوامع : ١ / ٥٣٨ ، حاشية الصبان : ٢ / ٨٧
(٧) ينظر : معاني النحو : ٢ / ٧١
(٨) النساء : ٢٨

ومن المعاني الأخرى التي يخرج إليها المبني للمجهول (الخوف منه)[١]، نحو قول الرجل: (هُدِم الجدارُ) فالمتكلم هنا لا يذكر الفاعل خوفًا منه.

وقد يأتي لمعنى التعظيم وقد يأتي لمعنى التحقير، فمن التعظيم وهو يختص بالله جلّ تعالى، ففي الآية الكريمة: ((قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ))[٢] فلم يذكر اسمه تعالى مع الخراصين لأنهم الكذابون الذين يصدرون في أقوالهم عن ظنٍّ وتخمين[٣]، ومن التحقير قوله تعالى: ((أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ))[٤] فالفاعل معلوم وهم قوم موسى ولم يصرح بذكرهم تعففًا عن ذلك[٥].

ومن استعمالات سيبويه لصيغة المبني للمجهول قوله: ((وزعم أنّ أصلَ بِنْت وابنةٍ فَعَلٌ كما أن أخت فَعَلٌ؛ يدلك على ذلك أخوك وأخاك وأخيك، وقول بعض العرب فيما زعم يونس آخاءٌ. فهذا جمع فَعَل، وتقول في الإضافة إلى ذَيّةَ وذَيْتَ: ذَيَوِيٌّ فيهما؛ وإنما مَنَعَك من تَرْكِ التّاءِ في الإضافة أنّه كان يصيرُ مثل: أُخْتِيٌّ، وكما أن هَنْتَ أصلها فَعَلٌ، يدلّك على ذلك قول بعض العرب: هَنُوك، وكما أن أسْتٌ فَعَلٌ يدلك على ذلك أسْتَاهٌ. فإن قيل: لعلّه فُعْلٌ أو فِعْلٌ فإنّه يدلّك على ذلك قول بعض العرب سَهٌ، لم يقولوا: سُهٌ ولا سِهٌ، وقولهم: ابْنٌ ثم قالوا: بَنونَ فَفَتَحوا يدلّك أيضًا))[٦].

فسيبويه يسير ذاهبًا بقول الخليل إلى أن أصل لفظة (بنت وابنة): (فَعَلٌ) محرك العين، كما في (أخوك وأخيك) فهذا قياس عنده، ويرى أن لفظة (هنت) تأتي على وزن (فَعَلٌ) محرك العين ويستدل على ذلك بقول العرب: (هَنُوكَ)، وكذلك (است) (فَعَل) والدليل (أستاهٌ).

ثم يأتي بعبارة الفنقلة (فإن قيل) وذلك عندما ذهب إلى تضعيف قول القائل من أنه من الممكن أن تكون (هَنْت) و(اسْت) على وزن (فُعْل) أو (فِعْل)، فهذا ضعيف أو قليل والدليل أن العرب لم يقولوا: (سُهٌ ولا سِهٌ)، فآثر استعمال المبني للمجهول دون غيره وذلك عندما كان المقام مقام تضعيف وتقليل.

أما صيغة الفعل المبني للمعلوم (قال) فتأتي لمعنى أن المتكلم معين ومحدد من قبل أطراف العملية الخطابية، كما أنه قد يفيد أن المتكلم واحد بخلاف المبني للمجهول الذي قد يأتي للتعددية، وقد يأتي المبني للمعلوم ويفيد أن المتكلم عالمٌ متعلِّم، سامعًا كان أو قارئًا، وقد يكون المتكلم متكلمًا مخطئًا وهو العربي الذي يشوب كلامه بعض الضعف، وقد يكون المتكلم ثقة وهو العربي الموثوق بكلامه وفصاحة لغته[٧].

وصيغة المخاطب (قلت) قد يكون فيها أطراف الخطاب في حال مشاهدة، أي أن المتكلم والمخاطب في حال واحد ومكان واحد ويشاهد أحدهما الآخر، أو قد تخرج هذه الصيغة للتنبيه والإرشاد والتوجيه، ويراعى المخاطب في بعض الحالات الكلامية من خلو ذهن وعلم وجهل أو ظن او غيرها[٨].

ومن استعمالات سيبويه لصيغة الفعل (قال) قوله: ((وزعم الخليل رحمه الله أنّ قولَهم: رَبِحْتُ الدّرهمَ دِرْهَمًا، مُحالٌ، حتّى تَقَول: في الدّرهمِ وللدرهمِ. وكذلك وجدنا العرب تقول فإنْ قال قائلٌ: فَاحْذِفْ حَرْفَ الجرِّ وَانْوِه. قيل له: لا يجوزُ ذلك كما لا تقولُ مررتُ أخاكَ وأنت تُريدُ بأخِيكَ. فإنْ قالَ: لا يجوزُ حَذْفَ الباءِ من هذا قيل له: فهذا لا يُقال أيضًا)).[٩]

فسيبويه في هذا النص لا يُجَوِّزُ حذف حرف الجر ثم ينوى وذهب يضرب مثالًا يقيس عليه، ونجده في هذا النص قد استعمل أسلوب الفنقلة بعبارة: (فإن قال قائل) بصيغة الفعل المبني للمعلوم، والذي يبدو من صياغته أنه موجه إلى مخاطب متخيل عارف

(١) ينظر : همع الهوامع : ١ / ٥٨٣
(٢) الذاريات : ١٦
(٣) الفعل المبني للمجهول (بحث) ، الباحث : عبد الفتاح محمد : ٥٣
(٤) البقرة : ١٠٨
(٥) الفعل المبني للمجهول (بحث)، عبد الفتاح محمد : ٥٣
(٦) الكتاب : ٣ / ٣٦٤
(٧) ينظر: سياق الحال في كتاب سيبويه : ٦٨
(٨) ينظر : سياق الحال في كتاب سيبويه : ٧٩
(٩) الكتاب : ١ / ٣٩٥

متعلم بالكلام متميز عن غيره ، كما نلتمس أن المخاطب ليس خالي الذهن وإنما مخاطب له معرفة بما يقال، ويمكن أن نلتمس ذلك من عبارته (فإن قال قائل) فهذه العبارة تشير إلى أن القائل متعلم عارف بالكلام.

ومن استعمالاته لصيغة الفعل (قلت) قوله: ((وتقول: كلَّ رجلٍ يَأْتِيكَ فَاضْرِبْ، نَصْبٌ لأنّ يَأْتِيكَ ههنا صِفَةٌ، فكأنّك قلتَ: كلَّ رجلٍ صالحٍ اضْرِبْ. فإنْ قلتَ: أيُّهُم جاءَكَ فَاضْرِبْ، رفعتَه لأنّه جعل جاءك في موضعِ الخبرِ، وذلك لأنّ قولَه: فَاضْرِبْ في موضعِ الجوابِ، وأيٌّ من حروفِ المجازاةِ وكلُّ رجلٍ ليستْ من حروفِ المجازاةِ)).[١]

يستعمل سيبويه في عبارته (فإن قلت) وما بعدها ويذهب إلى تنبيه المخاطب على وجوب رفع (أي) لأنها من حروف الجزاء، وجاءت في موضع الابتداء وما بعدها خبرٌ لها، بخلاف (كل) فإنها ليست من حروف الجزاء لذلك نُصِبَتْ (كل) ورفعتْ (أي).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الاندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – مصر، ١٩٩٨م.
٢. تصحيح الدعاء، بكر أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع ١٩٩٩م.
٣. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسيُّ، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
٤. جماليات المفردة القرآنية، أحمد ياسوف، الطبعة الثانية دار المكتبى – دمشق ١٩٩٩م
٥. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية _ بيروت ١٩٩٢م.
٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية_ بيروت ١٩٩٧م.
٧. دراسات في اللسانيات العربية، د. عبد الحميد السيد، دار الحامد _ الأردن.
٨. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية _ دمشق.
٩. سر صناعة الإعراب، ابن جني ، تحقيق: محمد حسن اسماعيل، أحمد رشدي عامر
الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ٢٠٠٠م.
١٠. سياق الحال في كتاب سيبويه، د. أسعد خلف العوادي الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر، الأردن ٢٠١١م.
١١. شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية_ بيروت ٢٠٠١م.
١٢. صحاح اللغة وتاج العربية ، اسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين – بيروت ١٩٨٧م.
١٣. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى مكتبة الرشد – الرياض / السعودية ١٩٩٩م.
١٤. الفعل المبني للمجهول، عبد الفتاح محمد، مجلة جامعة دمشق_ المجلد ٢٢، العدد (٢_١)، ٢٠٠٦م.
١٥. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٨٨م.
١٦. اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى، دار الكتب الثقافية – الكويت١٩٧٢م.

(١) الكتاب : ١ / ١٣٦

١٧. مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين ٢٠٠٠م
١٨. معاني النحو، فاضل السامرائي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن ٢٠٠٠م.
١٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، دار الفكر العربي_ دمشق ١٩٨٥م.
٢٠. المفصل في صنعة الإعراب، جار الله الزمخشري، المحقق: د. علي بو ملحم، الطبعة: الأولى، مكتبة الهلال – بيروت ١٩٩٣م.
٢١. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب ٢٠٠٢م.
٢٢. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، الطبعة الأولى، عالم الكتب _ بيروت١٩٩٤م.
٢٣. نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: الأستاذ / محمد الطبراني، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء ٢٠٠٨م.
٢٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.